إدارة الافصاح بالبورصة المصرية	إدارة علاقات المستثمرين – شركة ايجينرانس (ETRS)
الشركة :	التاريخ :
البورصه المصريه	٢٠٢٤/٤/١
رقم الفاكس :	
+2(02) 23146051	+2(02) 23146053/4/5
الموضوع :	العدد الكلى بما فيها ورقة الغلاف
الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات	

السادة / إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،،

مرفق لسيادتكم طيه الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية (المجمعة – المستقلة) المنتهيه في ٢٠٢٣/١٢/٣١

وتفضلوا بقبول الاحترام ،،،

رامى طارق الغزالى

رامى طارق الغزالى

مدير علاقات المستثمرين

EGYtrans
Investor Relations

القاهرة في ٢٠٢٤/٠٣/٣١

السيد الأستاذ المحاسب / جورج نبيل
وكيل أول
مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري وهيئة قناة السويس
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٣٧ بتاريخ ٢٠٢٤-٠٣-٠٧ بشأن تقرير مراقب الحسابات لكلا من القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة في ٢٠٢٣-١٢-٣١.

نتشرف بالإحاطة بالآتي:

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
تقرير عن القوائم المالية المستقلة: **أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:** - اعتمدنا في مراجعتنا لفروع الشركة المختلفة والمنطقة الحرة على موازين المراجعة التي أعدتها الشركة لهذا الغرض.	
- عدم التزام الشركة بما تقضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) – الأصول الثابتة واهلاكاتها من ضرورة مراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمار الإنتاجية المقدرة لها حيث تضمنت أصول مهلكة دفتريا ومازالت تعمل بلغت جملتها نحو ٧٠,٥٠٤ مليون جنيه . يتعين الالتزام بما تقضى به الفقرة (٥١) من معيار محاسبة المصري رقم (١٠) وإجراء التسويات على ضوء ذلك.	تقوم إدارة الشركة دوريا بإعادة النظر في الإهلاك. ولا سيما وأنه تم ذلك خلال عام ٢٠١٥ وتم إعادة تقدير العمر الافتراضي لبند برامج الحاسب الآلي بحيث تم إهلاك صافي القيمة الدفترية على ١٠ سنوات بدلا من ٤ سنوات وخلال عام ٢٠٢٣ تم تعديل وسائل النقل الى ١٠ سنوات بدلا من ٥ سنوات والموضحة تفصيلياً بالسياسات المحاسبية رقم ٣٧-٣ من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وبخصوص ملاحظة الجهاز بطلب مراجعة الأصول المهلكة دفترياً، فسيتم الدراسة وموافاتكم بها فور الانتهاء منها.
- لم نواف بالشهادات المؤيدة لعدد وقيمة ٧٨٠٢٥ وثيقة استثمار في صندوق ازيموت (بالدولار) البالغ قيمتها كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٤,٦٧٧ مليون جنية بزيادة بنحو ٥ مليون جنيه عن رصيدها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ أدرجت كإيرادات تمويلية خلال العام الأمر الذي لم نتمكن معه من التحقق من تلك الاستثمارات وإيرادات تقييمها. يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لعدد وقيمة تلك الوثائق في ٢٠٢٣/١٢/٣١.	برجاء العلم بانه يتم إقفال رصيد صناديق استثمار ازيموت على الموقع الرسمي لازيموت كل يوم اثنين من كل أسبوع وهي مؤيدة بمستندات وقيود من على الموقع. ولدينا شهادة موثقة من صندوق أزيموت بأرصدتنا لديه. أما بالنسبة للزيادة من عام ٢٠٢٢ الى ٢٠٢٣ والمدرجة في الإيرادات التمويلية فهي ليست نتيجة شراء جديد، بل كل الزيادة تتمثل في أثر إعادة تقييم فرق العملة لقيمة الرصيد بالدولار وأيضا أثر التغير في القيمة العادلة لصندوق الاستثمار على الموقع.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- بلغ رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢٢٥ ألف جنيه ولم تقدم الشركة دراسة حديثة للخسائر المتوقعة لأرصدة العملاء في ضوء أرصدة المديونيات الحالية ومعدل أعمارها خاصة وان تقرير الأعمار قد تضمن مديونيات لدى عملاء تعدت الفترات الائتمانية المسموح بها بفترات زمنية فاقت ستة شهور ومنها ما تجاوز العام وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٢٣٧ مليون جنية متضمنه نحو ١٨١ ألف جنيه معترض عليها من العملاء . يتعين موافاتنا بدراسة حديثة للخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء والالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) – الأدوات المالية وإجراء التسويات اللازمة على ضوء ذلك	تلتزم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ وبعد إعداد دراسة تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL من قبل الإدارة المالية ومراجعتها من قبل مكتب حازم حسن وتبين كنتيجة لها إمكانية تخفيض المخصص المكون (مبلغ ٢٢٥ ألف جنية كنتيجة لتحسن إحصائيات أعمار الديون)، فقد ارتأت لجنة المخصصات في اجتماعها بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠٢٤ الإبقاء على رصيد المخصص دون تغيير كنوع من الحيطة وعدم الأهمية النسبية للمبلغ الممكن رده.
- عدم قيام الشركة بإجراء ايه مطابقات على أرصدة كبار العملاء والوكلاء والموردين في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بينما قامت الشركة بمعرفتها وتحت مسئوليتها بإرسال المصادقات ولم نتلق ردود عنها حتى تاريخ الفحص.	الشركة قامت بواجبها نحو إرسال المصادقات للعملاء بالبريد المسجل بعلم الوصول تحت إشراف كل من الجهاز المركزي ومكتب المحاسب القانوني (حازم حسن) والمزيلة بعبارة "في حالة عدم تلقى الردود من جانبكم يعد موافقة على صحة الرصيد من جانبكم" وتجدر الإشارة بأنه بالإضافة للمصادقات السلبية فإن الإدارة المالية قامت بعمل مطابقة على أرصدة ٢٠٢٣/١٢/٣١ لبعض العملاء الكبار لديها (مثال مجموعة العربي)
- لم نواف بالشهادات المؤيدة للتأمينات لدى الغير والبالغ قيمتها في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ١,٢٤١ مليون جنية .يتعين موافاتنا بالشهادات أو المصادقات المؤيدة لقيمة التأمينات للوقوف على صحتها.	نود الإشارة إلى أنه يوجد مصادقات للجهات التي لديها التامين ولم يتم طلبها من فريق العمل بالجهاز المركزي للمحاسبات وتم إرسالها بالبريد بعلم الوصول لجهة المصادقة.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- بلغت قيمة الإيرادات المستحقة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٧,٠٣٧ مليون جنية وقد تبين عدم الدقة في تقدير بعضها حيث تبين من الاطلاع على الفواتير الفعلية التي صدرت عنها حتى فبراير / عام ٢٠٢٤ وجود فروق أما بالزيادة أو بالنقص عن الإيراد المقدر حيث بلغ ما أمكن حصره من تلك الفروق نحو ٨٢٣ ألف جنية ونحو ٣٣٦ ألف جنية على التوالي كما لوحظ تقدير إيرادات لبعض العمليات بنحو ٣٧٢ ألف جنية ولم يتبين لنا صدور فواتير عنها حتى تاريخ الفحص الأمر الذي يشكك في صحة تلك التقديرات. يتعين إعادة النظر في تلك التقديرات وإجراء التصويب اللازم على ضوء ذلك.	قامت الشركة بتطوير طريقة احتساب الإيراد المستحق للعمليات التي بدأت، ولكنها لم تنتهي كاملتاً في تاريخ إعداد القوائم المالية للوصول الى اقصى درجات الدقة الممكنة من خلال تنسيب قيمة المصروف الفعلي للمصروف التقديري للوصول الى نسبة الإتمام لتلك العملية ومن خلال ناتج ضرب تلك النسبة مع الإيراد التقديري يتم احتساب الإيراد المستحق لها في نهاية كل فترة مالية ولكل عملية على حدى. ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات استندت الى مقارنة الإيراد الفعلي المصدر في فترة لاحقة لما تم إثباته كإيراد مستحق في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بدون الأخذ في الاعتبار للجهود والخدمات المقدمة في الفترة اللاحقة (عام ٢٠٢٤) والتي لها تأثير مباشر على زيادة الإيرادات. وبينما العمليات التي لها إيرادات فعلية اقل من الإيرادات المستحقة فذلك نتيجة أن هذه العمليات لا زالت تحت التنفيذ في تاريخ الفحص ولم تصدر لها كافة الفواتير الإيرادية الخاصة بها
- بلغ رصيد مخصص التزامات ضريبية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ١٤,٤١٦ مليون جنيه بزيادة عن رصيد العام السابق بنحو ٥,٧٩٨ مليون حيث تلاحظ من الفحص والاطلاع على الموقف الضريبي والمستندات المقدمة ما يلى: لم تقم الشركة بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها، و لم توافينا بنموذج (٩حصر) حديث يؤيد ما للشركة من مبالغ طرف مصلحة الضرائب حيث ظهر رصيد مدين لدى مصلحة الضرائب في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٣,٢١٣ مليون جنية لم نقف على طبيعتها بخلاف رصيد اخر بنحو ١٢,٨٣٤ مليون جنية يمثل صافى الرصيد التراكمي لنظام الدفعات المقدمة (بعد استقطاع ضريبة الدخل الجارية للعام البالغة ٨٨٢ الف جنية) وذلك للوقوف على مدى كفايته من عدمه.	- تم تكوين المخصصات وفقاً لتقديرات المستشار الضريبي الخارجي وفى ضوء المناقشات التفصيلية بلجنة المخصصات ولجنة المراجعة لمقابلة الالتزامات الضريبية في حينه ولإظهار القوائم المالية بأعلى قدر من العدالة والوضوح. - لم يصدر من مصلحة الضرائب نموذج ٩ حجز بعد تاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١ حيث يتم المطابقة وتسليم المستندات والمراسلات مع المأمور المختص، وسيتم إصدار نموذج ٩ حديث بعد الانتهاء من جميع الخلافات مع المصلحة وسنوافيكم به في حينه - رصيد الضرائب المدين بمبلغ ٣،٢١٣ مليون جنية يمثل دفعات للضرائب عن فترات تحت الفحص ولم يبت بها بعد وتم مراعاتها في المخصصات المكونة. - رصيد الدفعات المقدمة ١٢,٨ مليون جنيه هو ناتج من تطبيق الشركة لنظام الدفعات المقدمة ولما له من نفع كبير من تجنب تطبيق نظام الخصم والتحصيل فارتأت الشركة المحافظة علية علماً بان الشركة تستخدمه في سداداتها السنوية في الإقرار الضريبي.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- عدم دقة الإيضاح رقم (٣٥/أولا) الخاص بالموقف الضريبي - ضريبة أرباح الأشخاص الاعتبارية عن السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٦ حيث ورد به انه تم إنهاء الخلافات وفقا لقرارات اللجان الصادرة في هذا الشأن ولا يوجد مستحقات ضريبية عن تلك الفترة في حين اظهر اخر نموذج (٩) حجز حصلنا عليه من الشركة برقم صادر ٨٤٤ بتاريخ ٢٠٢٢/١/٣١ وجود مبالغ ضريبية مستحقة على الشركة عن السنوات من ٢٠١٤-٢٠١٦ بنحو ١٢,٨١٩مليون جنية تمثلت في فروق ضريبية بنحو ٤,٢٢٢ مليون جنية والباقي مقابل تأخير حتى تاريخ النموذج.	المستحقات الضريبية الواردة بنموذج ٩ بقيمة ١٢,٨١٩ مليون جنيه تتمثل في قيمة ضريبة أصلية ٤,٢ مليون جنيه غير مستحقة على الشركة بموجب شهادات خصم ضريبة من المنبع تم استلامها من العملاء ويتم حالياً إثباتها بالمركز الضريبي لكبار الممولين الذى طالب الشركة بما يفيد عدم الاستفادة منها بمأمورية الشركات المساهمة قبل نقل الملف لتبعية المركز، فأننا في مرحلة استيفاء ذلك الطلب وسوف نوافيكم بالنتيجة في حينه ، مع العلم أن باقي المبلغ ٨,٦ مليون جنيه عبارة عن غرامات سوف يتم إلغائها بمجرد إلغاء أصل الضريبة بعد إثبات خصم العملاء.
- كونت الشركة خلال العام مخصص بنحو ٤,١٦١ مليون جنية لمقابلة كلا من ضريبة القيمة المضافة لأعوام من ٢٠٢٠- ٢٠٢٢ بنحو ١,٥٤٠ مليون جنية رغم عدم تقديمها ما يفيد وجود نزاع ضريبي لتلك السنوات حيث انها مازالت تحت الفحص ونحو ٢,٦٢١ مليون جنية ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٧/٢٠٢٠ رغم ان عبء هذه الضريبة يقع على العاملين الأمر الذي يعد تكوين تلك المخصصات بمثابة احتياطيات مستترة.	- تم تكوين مخصص بمبلغ ١,٥٤ مليون جنية لمقابلة ضريبة القيمة المضافة عن سنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بمناسبة انتهاء أعمال الفحص ووفقاً لتقدير المستشار الضريبي الخارجي لمقابلة الالتزامات المحتملة ولإظهار قوائم الشركة بشكل عادل ومعبر. - تم تكوين مخصص لضريبة كسب العمل عن السنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠ ولم يتم تحميل فروق الفحص على العاملين بالشركة نظراً لعدم وجود فرق عند الفحص في احتساب الضريبة إذ تلتزم الشركة بتطبيق أحكام القانون في هذا الشأن، ولكنها ناتجه من افتراض مصلحة الضرائب استفادة العاملين بمزايا عن بنود المصروفات والتكاليف الخاصة بالشركة والتي يتم صرفها لمقابلة مصروف فعلى لازم لمزاولة النشاط وذلك بإخضاع نسبة منها للضريبة لتعظيم الحصيلة الضريبية. - وفي جميع الأحوال الشركة هي المسئولة قبل مصلحة الضرائب بسداد تلك المبالغ عن أعوام ٢٠١٧/٢٠٢٠ ونظراً لعدم تعلقها بموظفين بعينهم فوجب تكوين مخصص لحين السداد ولا يمكن تفسير ذلك تحت بند "احتياطيات مستترة" كما ورد بالتحفظ.
- ورد للشركة نموذج (١٩) برقم ١٤٦٦ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ بربط ضريبة أرباح شركات مستحقة عن السنوات من ٢٠١٧-٢٠١٩ بإجمالي نحو ٦٩,٠١٣ مليون جنية وقد تقدمت الشركة بطعن بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣٠ ولم نواف بما انتهى اليه بحث الطعن من ربط ضريبي على الشركة.	تم الطعن على نموذج ١٩ في المواعيد المقررة قانوناً وإحالته للجنة الداخلية بالمركز الضريبي لكبار الممولين ولم يتم إعلامنا بتحديد جلسة حتى حينه، وسوف نوافيكم بالنتيجة فور الانتهاء من أعمال اللجنة.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- بلغ الربط الضريبي على الشركة لضريبة القيمة المضافة للسنوات ٢٠١٦/٢٠١٩ وفقا لقرار لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ نحو ٦,٣٩٧ مليون جنية تمثل ضريبة القيمة المضافة للإيصالات الرسمية عن تلك الفترة بالإضافة لنحو ١,٧٨٠ مليون جنية الفروق المتفق عليها باللجنة الداخلية بخلاف الضريبة الإضافية حيث لم تقدم الشركة أمام لجنة الطعن ما يؤيد وجهه نظرها وقد تقدمت الشركة فيما بعد بالطعن أمام القضاء بالدعوى رقم ٧٧/١٩٦٣٨ق - محكمة القاهرة بالإضافة الى تقديمها طلب للجنة إنهاء المنازعات الضريبية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٢ ولم يتبين لنا بعد ما انتهت اليه كلاهما. والأمر في ضوء ما سبق لم يمكننا من الوقوف على مدى كفاية مخصص الالتزامات الضريبية من عدمه. يتعين موافاتنا بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها وإجراء ما يلزم من تصويب على ضوء ذلك.	تم سداد الفروق الضريبية المتفق عليها والبالغة ١،٧٨٠ مليون جنية منذ عام ٢٠٢٢ بينما قامت الشركة بعمل مخصص لإجمالي الربط الضريبي الخاص بالإيصالات الرسمية والبالغ قيمته ٦،٣٩٧ مليون جنية غير المتفق عليها لحين الانتهاء من تلك المنازعة ويتم حالياً المتابعة مع لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وتسليمها كافة البيانات والمستندات والتحليلات اللازمة وفور إنهاء تلك المنازعة سيتم إبلاغكم بنتائجها. وبخصوص الاحتياطات للسنوات تحت الفحص فوجب الإشارة الى أن الشركة قد كونت مبلغ مخصصات ١،٥٤٠ مليون جنية في ضوء نتائج الفحص المبدئي لسنوات ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢ وهي في تقدير المستشار الضريبي كافية وسنوافيكم بنتائج الفحص النهائية والرسمية فور الانتهاء منها.
- بلغ رصيد مخصص المنازعات القضائية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٧٥ ألف جنيه بعد تخفيضه خلال العام المالي ٢٠٢٣ بنحو ٤,٠٤٦ مليون جنية قيمة التسويات النهائية للعديد من العاملين السابقين بالشركة في حين لم يتم إضافة أي مبالغ للمخصص خلال عام ٢٠٢٣ لمقابلة العديد من الدعاوى العمالية لمن تم إنهاء خدمتهم والواردة تفصيلا ببيان القضايا المتداولة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ كما لوحظ عدم تضمين المخصص لأية مبالغ لمقابلة العديد من الدعاوى القضائية رغم إيضاح شمول بيان القضايا على تحديد نسبة المكسب والخسارة (٥٠٪) نذكر منها الآتي: ▪ دعوى رقم ٦٩/٧٨٥ق تجارى إسكندرية مرفوعة من مصلحة الجمارك ضد الشركة لمطالبتها بنحو ٤٠٠ ألف جنية رسوم تخزين. ▪ دعوى رقم ٢٠٢٣/٢٦٣٣ شمال الجيزة –مدني كلى مرفوعة من الشركة المصرية لتصنيع وسائل النقل "غبور مصر" لمطالبة الشركة بمبلغ ٣١٩٢٠دولار قيمة مهمات ونحو ٣١١ ألف جنية قيمة جمارك ومصروفات. الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في مخصص القضايا والمنازعات في ضوء ما تقدم وإجراء التصويب اللازم لإمكان الحكم على مدى كفاية المخصص المكون من عدمه .	لم تفرق الملاحظة بين مخصص المنازعات القضائية ومخصص نهاية الخدمة للموظفين وللتوضيح فإن مخصص المنازعات القضائية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغ ١٢٠ ألف جنية وفي ٢٠٢٣/١٢/٣١ بلغ ٧٥ ألف جنية بينما مخصص نهاية الخدمة للموظفين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغ ٤ مليون جنية وتم استخدامهم بالكامل خلال العام وتم تكوين مخصص بلغ ٣،٠٨ مليون جنية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ في ضوء دراسة إدارة الموارد البشرية بناءً على تقييمات الموظفين. بخصوص الدعوى المرفوعة من مصلحة الجمارك ضد الشركة للمطالبة بمبلغ ٤٠٠ ألف جنية نفيدكم علما أن هذه الدعوى محالة للنظر أمام مصلحة الخبراء وانه سبق مناقشة ذلك أن الدعاوى المحالة لمصلحة الخبراء تستغرق سنوات لحين تحديد جلسات لها فتقرر عدم عمل مخصصات لحين تحديد جلسة لتلك القضية أمام مصلحة الخبراء. بينما القضية المرفوعة من شركة غبور فهي تنظر أمام محكمة أول درجة كما انه صدر فيها حكم لصالحنا بالرفض فلا يوجد مبرر لعمل مخصص. ونود التأكيد على انه يتم دراسة جميع القضايا واتخاذ المخصصات اللازمة للتأكد من صحة وتعبير القوائم المالية

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- تضمن حساب دائنون وأرصدة دائنة أخرى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٢,٧٧٦ مليون جنية قيمة أجور ومكافأة نهاية خدمة معلاه كأمانات للسيد / خالد حسين والذي انتهت خدمته بالشركة منذ أكثر من عامين والذي تبين صدور حكم بمستحقاته بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٧ في الدعوى رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢١ / محكمة التجمع الخامس بنحو ٣٢٨ ألف جنية. يتعين أجراء التصويب اللازم في ضوء الحكم المشار إليه.	جميع القضايا المتداولة بين الشركة وموظفيها القدامى يتم مباشرتها من خلال مستشار الشركة العمالي الخارجي وفى ضوء آرائه الفنية تقوم الشركة بتسجيل الاحتياطيات أو المستحقات التقديرية وبالنسبة لصدور حكم بمبلغ مختلف لأستاذ خالد حسين، نفيدكم علما بان القضية تم استئنافها ويمكن لمحكمة الاستئناف تغيير الموقف لصالحنا أو ضدنا وتعلية أو خفض هذا التعويض لذا يجب الاستمرار في التجنيب لحين صدور أحكام نهائية وفقاً للراي الفني للمستشار العمالي.
- عدم التزام الشركة بما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (٥) – إثر الأخطاء والتغييرات في التقديرات والسياسات حيث تم تضمين إيرادات ومصروفات العام بالخطأ بالعديد من المبالغ التي تخص العام السابق وفيما يلي ما أمكن حصره: ▪ تضمنت المصروفات الإدارية والعمومية نحو ١,١٧٨ مليون جنية مصروفات بدلات إجازة تخص عام ٢٠٢٢ ونحو ٣٧ ألف جنية قيمة رسوم الهيئة العامة للرقابة لأعوام ٢٠٢١/٢٠١٩وفرق إيجار لميناتورز لعام ٢٠٢٢. ▪ تضمنت تكلفة النشاط نحو ١٣٣ ألف جنية قيمة فروق مطالبات رسوم قرار ٨٠٠ لعام ٢٠٢٢ ▪ تضمنت إيرادات النشاط نحو ١,١٠٧ مليون جنية إيرادات تخزين بساحة الأدبية (٤ فواتير) تخص عام ٢٠٢٢. ▪ تخفيض إيرادات النشاط بنحو ٨٧ ألف جنية نتيجة الغاء احدى الفواتير الصادرة في عام ٢٠٢٢ ثم تبين اعاده إصدارها مره أخرى في يناير ٢٠٢٤ يتعين الالتزام بالمعيار المشار اليه وإجراء التصويب اللازم.	حسب سياسة الشركة فإجازات عام ٢٠٢٢ يمكن الاستفادة بها حتى انتهاء الربع الأول من عام ٢٠٢٣ لذا لم تتمكن الإدارة من تحديد رصيد الإجازات غير المستخدمة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وبالتبعية تم احتسابه خلال عام ٢٠٢٣. وستتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة لتقدير هذا البند مستقبلاً لإثباته بالعام الذي يخصه. بالنسبة لفروق مطالبات قرار ٨٠٠ فنود الإشارة الى أن المدرج هو احتساب تقديري بناء على البيانات المتاحة من أداره التشغيل ومن الطبيعي أن يكون هناك فروق ونظرا لصغر قيمه الفروق بين التقديري والفعلي فقد تم أدرجها على عام ٢٠٢٣ بالنسبة لإيرادات التخزين (٤ فواتير) الصادرة في عام ٢٠٢٣ بينما تخص عام ٢٠٢٢ بمبالغ ١،١٠٧ مليون جنية فتجدر الإشارة الى أن الشركة قد سجلت إيرادات مستحقة في القوائم المالية لعام ٢٠٢٢ بمبلغ ٤،٧٤٧ مليون جنية والتي تغطى جميع الإيرادات المستحقة والتي لم يصدر بها فواتير للعملاء -بالنسبة لمبلغي ٣٧ ألف جنيه و٨٧ ألف جنيه والتي طلب الجهاز المركزي تحويلهم لسنة المقارنة (٢٠٢٢) بدلاً من تسجيلها بالعام المالي ٢٠٢٣ فطبقا لمبدأ الأهمية النسبية بلغت جملة إيرادات النشاط عن عام ٢٠٢٣ مبلغ ٣٨٢ مليون جنية وهذا الرقم ذو أهمية نسبيه ضئيلة مقارنة بجملة الإيرادات.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- لم تتأثر قائمة الدخل بخسائر فروق العملة نتيجة عدم تقييم أرصدة عملاء دفعات مقدمة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٦٦ ألف جنية كما لم تتأثر بكلا من قيمة الإشعارات الدائنة (الخصم) التي صدرت للعملاء خلال عام ٢٠٢٤ وتخص فواتيرهم في عام ٢٠٢٣ وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٥ ألف جنية وأيضا بقيمة ما حصلت الشركة عليه من الموردين والوكلاء كإشعارات خصم عن فواتير صادرة للشركة خلال عام ٢٠٢٣ بنحو ٨٤ ألف جنية. يتعين إجراء التصويب اللازم.	نظراً لتطبيق نظام الفواتير الإلكترونية وربط حجم الأعمال على منظومة مصلحة الضرائب بما تم استلامه من فواتير موردين وبما تم أصدراه من فواتير عملاء خلال العام المالي ٢٠٢٣ وبناءاً على مبدأ الأهمية النسبية ونظراً لصغر قيم صافي قيود التسوية المقدرة ب ٢٩ الف جنية (الفرق بين مبلغ ٥٥ الف جنية ومبلغ ٨٤ الف جنية) والتي تم حدوثها بالفترات اللاحقة (يناير + فبراير ٢٠٢٤) فلم يتم تأثير ذلك على القوائم المالية لعام ٢٠٢٣. وبالنسبة لأرصدة عملاء دفعات مقدمة فوجب التنويه بانها أرصدة غير نقدية لا يتم تقييمها لأنها غير قابلة للتحويل النقدي وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٣ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
- لم تتضمن إيرادات المنطقة الحرة أي استحقاق لإيرادات التخزين عن السيارات الموجودة بالمنطقة الحرة ببورسعيد رغم تجاوز بعضها خمسة شهور خاصة وقد تضمنت الحسابات المدينة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ رصيد عمليات تحت التنفيذ بالمنطقة الحرة بنحو ٨١٣ ألف جنية. يتعين احتساب الإيرادات الخاصة بتخزين السيارات بالمنطقة الحرة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وإجراء التصويب اللازم .	نظرا لأن نشاط الشركة قائم على استيراد وبيع السيارات المخصصة للمعاقين وليس نشاط التخزين وما يؤيده من إصدار فواتير الكترونية للمعاق بقيمة بيع السيارة فان الإيراد يتحقق مع بيع السيارة والإفراج عنها، حيث يتم مقابلة الإيراد بالمصروفات الخاصة به من قيمة تكلفة المخزون مضافا له ما يخص السيارة من رصيد عمليات تحت التنفيذ.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- اظهر تقرير مصروفات وإيرادات العمليات لعام ٢٠٢٣ عن وجود عمليات حققت إيرادات دون وجود تكاليف لها خلال العام بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ١٣,٦٠٧ مليون جنية كما وجدت عمليات أخرى " اغلبها يخص سنوات سابقة " حققت إيرادات بقيم سالبة خلال العام الحالي ٢٠٢٣ بلغت نحو ٤٧١ الف جنية في المقابل تبين وجود عمليات صرف عليها تكاليف لها بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٣,٣٧٧ مليون جنية دون تحقيق أي إيرادات لها .والأمر في ضوء ما سبق يشير لعدم دقة نتائج تلك العمليات ومن ثم التأثير على صحة أرقام إيرادات وتكاليف النشاط. يتعين بحث تلك العمليات وإجراء ما يلزم من التصويب على ضوء ذلك .	للشركة طبيعة نشاط يجب أخذها في الاعتبار للحكم على المعالجات المحاسبية ونظراً لوجود نشاطان بالشركة ذات هامش ربح مرتفع يتخطى ٩٥% ألا وهي نشاط الترانزيت ونشاط مناولة خطابات التنازل للعملاء فارتأت الإدارة تجميع المصروفات الخاصة بهم على مستوى شهري في عملية واحدة وعدم الخوض في توزيع تلك التكاليف على جميع العمليات الإيرادية لانخفاض المنفعة مقابل المجهود المبذول نظراً لصغر المبالغ وتعدد العمليات (تصل للمئات) وعدم تأثير ذلك على قارئ القوائم المالية وخاصتاً أن التقييم على مستوى النشاط (الذى يحتوى جميع العمليات الإيرادية والعمليات التي تحتوى على المصروف فقط) يعطى الرؤية الكاملة والمعبرة مما يفسر وجود عمليات بها إيراد بدون تكلفة أو عمليات بتكلفة بدون إيراد. بالإضافة لما سبق يوجد بعض المصروفات التشغيلية التي يتم فصلها في عمليات بدون إيراد لتسهيل متابعتها ومراجعتها ومن أمثلتها ما يلى: ١) المصاريف السنوية لحق الانتفاع بساحة الأدبية ٢) المصاريف السنوية لحق الانتفاع بساحة بور توفيق ٣) مصروف التأمين للشحن والنشاط اللوجيستي (TT Club) ٤) مصاريف بوالص التأمين على أسطول النقل بالشركة ٥) مصاريف دراسات الطرق لإدارة المشروعات السابقة لترسية مشروع بعينه ٦)المصاريف البنكية الخاصة بخطابات الضمان لنشاط الترانزيت.

Downtown Katameya Mall, Building S3, 3rd floor,
Unit 4, El Teseen St., 5th Settlement, Cairo 11835
t. (+20 2) 23146052/3/4/5 | f. (+20 2) 23146051
www.egytrans.com

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- ورد بالإيضاحات المتممة "الإيضاح رقم (٣٨) – أحداث هامة" قيام الشركة بالاستحواذ على عدد ٢٩٩٩٩٧١ سهم وبما يوازى ٩٩,٩٪ من اسهم رأسمال الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار" نوسكو" بقيمة عادلة لسهم هذه الشركة قدرها ٥٨,٠٣٣ جنية مصري / سهم مقابل زيادة في رأسمال الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة ايجيترانس بعد تقييم القيمة العادلة لسهم شركة ايجيترانس بمقدار ٢,٥٩٤ جنية مصري /سهم حيث سبق تقدير القيمة العادلة لسهمي الشركتين بمعرفة المستشار المالي / شركة ارتشر للاستشارات المالية عن الأوراق المالية قدم عنهما مراقب الحسابات الخارجي للشركة تقريره ومن ثم تحدد معامل المبادلة بينهما ليصبح سهم من اسهم شركة ايجيترانس مقابل ٠,٠٤٤٧ سهم من اسهم الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار"نوسكو" و تمت الموافقة على تلك الإجراءات بجلسة مجلس الإدارة بتاريخ ١٣ابريل ٢٠٢٣ واعتمادها من الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/ يوليو٢٠٢٣واقرار زيادة رأسمال الشركة المصدر ليصبح نحو ٢٢٤,٩٤٩ مليون جنية مصري بدلا من نحو ١٥٦,٠٦٢ مليون جنية بزياده بنحو ٦٨,٨٨٧مليون جنية عبارة عن ٦٧١١٢٩٣٣ سهم لمساهمي الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار"نوسكو" و١٧٧٤٣٨٤ سهم للمساهم / بنك الاستثمار القومي كأسهم زيادة مدفوعة نقدا و نشير في هذا الأمر الى ما يلى: ▪ تحفظ الجهاز المركزي للمحاسبات أثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/يوليو٢٠٢٣ على الموضوع المعروض عليها بشأن عملية الاستحواذ ومبادلة الأسهم لعدم موافاتنا بتقريري الدراسة العادلة لاسهم الشركتين المقدمتين من المستشار المالي شركة ارتشر وكذا تقريري مراقب الحسابات الخارجي عنهما ولم نواف بهما حتى تاريخه رغم طلبنا كتابيا ذلك أكثر من مرة الأمر الذي من شأنه عدم تمكننا من إبداء الراي بشأنها والوقوف على صحة تقييم سهمي الشركتين وسعر المبادلة بينهما. ▪ أدرجت الشركة بالخطأ ضمن حقوق الملكية نحو ٤,٦٠٣ مليون جنية تحت مسمى دفعات مسددة من تحت زيادة رأس المال "حصة بنك الاستثمار" رغم عدم اعتماد محضر الجمعية غير العادية المؤرخ ٢٠٢٣/٧/٩ من الجهات المختصة وعدم إتمام إجراءات المبادلة والتأشير في السجل التجاري للشركة بزيادة رأسمال الشركة المصدر. يتعين ضرورة موافاتنا بالتقارير الخاصة بتقييم أسهم كلا الشركتين وتقارير مراقبي الحسابات عنها للوقوف على صحة التقييم والمبادلة وإجراء التصويب فيما إدراجه بالخطأ كمبالغ مسددة تحت زيادة رأس المال بحقوق الملكية.	تجدر الإشارة الى أن هذه الدراسات والتقييمات قد تم أعدادها من قبل شركات مستقلة ومحايدة والمنوطة بمراجعة تلك الدراسات والتقييمات "الهيئة العامة للرقابة المالية" والتي أصدرت موافقتها على تلك الدراسات بالإضافة الى تقرير مراقب الحسابات علي التقييمات. بالنسبة لمبلغ ٤،٦٠٣ مليون جنيه فإنه لم يتم إدراجه بالخطأ بالقوائم كما هو مذكور، بل هو مبلغ تم تحصيله بالفعل ومثبت بشهادة البنك التجاري الدولي ويتمثل في دفعة مسددة من تحت حساب زيادة راس المال لصالح بنك الاستثمار القومي ومعلقة لحين الانتهاء من إجراءات الاستحواذ على شركة نوسكو.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
ومع عدم اعتبار ذلك تحفظ فقد تبين الآتي: - تم جرد الأصول الثابتة في ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٣ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري (لفرع الإسكندرية) والمعدلات والمتعارف عليها وكالمتبع في السنوات السابقة ولم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والعقارات المملوكة للشركة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والتي تؤكد خلوها من أي تصرفات أو حقوق أو رهن للغير.	نود الإشارة أن آخر نسخة من الشهادات سلبية موجودة بتاريخ ٥-٢٠٢٣ وهي لم تتغير لآخر العام ولم يتم طلبها من فريق العمل بالجهاز المركزي للمحاسبات للاطلاع عليها أثناء الفحص.
- مازالت القوائم المالية تتضمن قيمة استثمارات في شركات تابعة بنحو ٥٠٠ الف جنية قيمة مساهمة الشركة في شركتي ايجيترانس للموانئ النهرية وايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩,٩% ونحو ٥٤٨ الف جنية بمبالغ مستحقة من اطراف ذات العلاقة مكون عن تلك الأرصدة اضمحلال بكامل القيمة رغم التأشير في السجل التجاري بتصفية تلك الشركات ومحو قيدهم بتاريخ ١٠اكتوبر ٢٠٢٢، كما تتضمن الاستثمارات في شركات نحو ٨٨٥ الف جنية قيمة الاستثمار في شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (تحت التصفية) بنسبة ٢٠% من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار ولم نقف على ما انتهت اليه أعمال التصفية .يتعين اتخاذ اللازم نحو استبعاد قيمة الاستثمارات في الشركات التابعة المشار اليها والإفادة عن موقف تصفية شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد .	بناءً على رأى لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية للشركة فلن يتم تسوية تلك الاستثمارات أو محوهما من حسابات الشركة لحين إنهاء الملف الضريبي الخاص بها والمتوقع خلال عام ٢٠٢٤ وذلك كنوع من الشفافية والوضوح لقارئ الميزانية علماً بأنه تمت الإشارة بالتصفية ومحو القيد بالسجل التجاري بذات الإيضاح المتمم للقوائم المالية والخاص بالاستثمارات في الشركات التابعة
- تم جرد المخزون ومطابقة نتائجه على السجلات في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وطبقا للأصول المرعية وقد ورد بالإيضاحات المتممة رقم (٣٧-٨) بأنه يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما اقل مع تحديد تكلفة المخزون على أساس طريقة المتوسط المرجح في حين تبين أنها قيمة تقديرية ثابتة لكافة أنواع السيارات الموجودة بالمنطقة الحرة وليس لها علاقة بالتكلفة الفعلية الواردة بإذن الإفراج الجمركي.	يتسم مخزون سيارات المعاقين بطبيعة خاصة ولذلك يتم تسجيل قيمة تكلفة المخزون طبقا لما تم استلامه من فاتورة تجارية مع مستندات الشحن لكل سيارة على حدي لذلك المخزون مقيم حسب التكلفة الفعلية لكل سيارة والتي تختلف قيمتها حسب طرازها وسنة صنعها وفاتورتها التجارية أما القيمة الواردة بإذن الإفراج الجمركي فهي ليست التكلفة الفعلية وإنما تستخدم لأغراض احتساب الرسوم الجمركية (المعفاة بسبب القانون الخاص بسيارات المعاقين)
- تضمنت أرصدة العملاء نحو ١,٥٦٥ مليون جنية قيمة مديونية طرف العميل) Kuehne Nagel / نحو ٤٩ ألف دولار و٦٩ ألف جنيه قيمة عدد أربع فواتير صدرت له خلال عام ٢٠٢٣ وتبين توقفه عن سدادها دون أن نواف بالأسباب كما لم يتضح لنا وجود ضمانات لدى الشركة طرف العميل. يتعين الإفادة عن موقف تلك الفواتير والضمانات المأخوذة على العميل وما تم في شأن تحصيلها .	تجدر الإشارة الى أن الفواتير غير المحصلة تخص شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٢٣ وان شركة كونا ناجل من أكبر العملاء لدينا حيث تم تقديم خدمات لها خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بمبلغ ٣٩،٥ مليون جنية وجارى التواصل مع العميل لحل المشكلة القائمة لتسهيل تحصيل تلك المديونيات ويبدى العميل مرونة مبشرة في هذا الشأن علماً بان الإدارة سوف تلتزم بضوابط تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة المنصوص عليها بمعيار ٤٧

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- بلغ رصيد مدينو عملاء الإيصالات الرسمية بحساب مدينون وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٣,٤٣١ مليون جنيه قيمة ما تم سداده للجهات الحكومية نيابة عن عملاء الشركة ولم يتم إجراء المصادقة معهم على تلك المديونيات الأمر الذي لم يمكننا من التحقق من صحتها، كما لوحظ وجود ارصده دائنة تحت مسمى عملاء دفع مقدمة محصلة لهذا الغرض بلغت في ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو٢٧,٢٦٨ مليون جنية ولم يتم تسويتها بالمديونيات الخاصة بالإيصالات الرسمية كما تبين تضمينها ارصده دائنة متوقفة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٨٠ ألف جنية .نوصى بالمصادقة على تلك المديونيات والعمل على تحصيلها من العملاء أو تسويتها بما يخصها من الدفعات المقدمة منهم وبحث ودراسة الأرصدة المتوقفة بحساب عملاء دفع مقدم.	وجب توضيح إن الشركة تقوم بتقديم خدمات التخليص الجمركي والنقل البرى للعملاء والذى يستلزم كطبيعة للنشاط سداد بعض الإيصالات الرسمية بالنيابة عن العملاء (على سبيل المثال مصاريف لجان الفحص بمصلحة الجمارك – أرضيات وكارتات طريق) وتقوم إدارة الشركة بمطالبة العملاء بالسداد المقدم لتلك الإيصالات فمنهم من يستجيب وبالفعل تم تحصيل مبالغ ٢٧ مليون جم من هؤلاء العملاء بينما يوجد عملاء أخرون لم يتم تحصيل دفعات مقدمة منهم وتقوم الشركة بالسداد بالنيابة عنهم لحين تحصيل هذه المطالبات بمبلغ ٣،٤٣١ مليون جنيه في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتجدر الإشارة بأن معظم تلك الدفعات قد تم إصدار مطالبات بها في الفترة اللاحقة وتم تحصيلها بالفعل من العملاء مما يوفر العناصر اللازمة للتأكد من صحة ودقة تلك الأرصدة. وبناءاً على ما سبق فانه لا يمكن إجراء مصادقات على رصيد مدينو إيصالات رسمية مع العملاء حيث إنها في ٢٠٢٣/١٢/٣١ لم تصدر عنها مطالبات بعد وبالتبعية لم تدرج بحسابات العملاء. وبالنسبة للأرصدة الدائنة المتوقفة للعملاء والبالغة ٨٨٠ ألف جنية لم تتخذ الشركة أية إجراءات حيالها تحفظا من مطالبة العملاء لها حال عودة التعامل معهم خاصة ان معظم تلك الأرصدة لم يمر عليها أكثر من ٥ سنوات، ومن ثم سيتم الانتهاء من دراستها وموافاتكم بالمبالغ التي ستدرج كإيرادات أخرى من عدمه فور الانتهاء منها.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
- استمرار وجود بعض مظاهر ضعف إجراءات الرقابة والضبط الداخلي على تشغيل عمليات ومشروعات الشركة وبالدورة الدفترية والمستندية لأعمال الإيرادات وإصدار الفواتير والحسابات المرتبطة بها مثل العملاء والوكلاء. نوصى باتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل القضاء على مظاهر القصور في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي.	نظراً لعدم تحديد مظاهر القصور في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي بالملاحظة فوجب على الشركة استعراض بعض من إجراءاتها المتعلقة بالرقابة والضبط الداخلي: ١) وجود لوائح معتمدة ومنظمة لسير العمل على كل إدارات ومستويات الشركة ٢) تبنى الشركة تشكيل لجان من قامات مستقلة ومحايدة للإشراف على سير العمل بالشركة تتضمن لجنة المراجعة ولجنة الاستثمار ولجنة الترشيحات والاستحقاقات كذلك لجان داخلية من كوادر الشركة مثل لجنة المخصصات ولجنة الائتمان. ٣) وجود إدارة للحوكمة بالشركة مشهود لها بالكفاءة على مستوى جمهورية مصر العربية ولها تقارير سنوية معلنة ٤) يوجد بالشركة إدارة للمراجعة الداخلية تقوم بتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية بناء على خطة مراجعة سنوية يتم اعتمادها من لجنة المراجعة وتشمل الخطة السنوية أهم الإدارات ذات الأهمية النسبية من حيث المخاطر وبعد الانتهاء من عمليات المراجعة يتم خلال العام متابعة تنفيذ التوصيات المذكورة بتقارير المراجعة خلال العام. ٥) يوجد بالشركة إدارة للجودة والسلامة والصحة المهنية والتي تعمل على فحص الأنظمة الموضوعة لضمان الالتزام بالسياسات، والخطط، والإجراءات، والتعليمات التي قد يكون لها تأثير مهم على الأعمال والتقارير بجانب مراجعة وسائل حماية الأصول وكذلك تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة للشركة. ٦) تقوم الشركة بعمل موازنة تقديرية لجميع الأنشطة متضمنة إيراداتها ومصروفاتها ويتم مقارنة الأرصدة الفعلية بما هو موجود بالموازنة مع تحليل العجز والزيادة ٧) تم إنشاء إدارة مختصة بالتسعير (CRM) كما تم الاعتماد على نظام تسجيل الإيرادات والمصروفات المتوقعة لكل عملية عند فتح العملية الجديدة حتى يسهل قياس مدى تحقق الإيرادات والمصروفات الفعلية للمخططة وقياس الانحرافات وبحث أسبابها ومعالجتها وتلافى تكرارها.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى: - تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. - نوصى بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل للمعدات ولتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات. - البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١و لائحته التنفيذية متفقة على ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.	برجاء العلم ان نشاط الشركة خدمي وبالرغم من تنوع الخدمات المقدمة من الشركة ما بين تخليص جمركي وشحن بحرى وجوى وبرى ونقل داخلي وترانزيت بالإضافة الى المشروعات المتخصصة فالنظام المحاسبي القائم بالشركة (ORACLE) مبنى على شجرة إدارات متنوعة تعمل بكفاءة عالية وتمكن الشركة من إصدار تقارير إدارية متخصصة لكل نشاط أو إدارة مما يتيح للإدارة العليا الرؤية والمعلومات الكاملة التي تساعدها على اتخاذ قراراتها المستقبلية وكذلك قياس مدى كفاءة وصحة تلك القرارات لذا فلم نتمكن من تحديد ماهية ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات بوجوب تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة وما هو القصور الذى تم ملاحظته والآثار المالية وغير المالية لذلك.
تقرير القوائم المالية المجمعة: **أساس الرأي المتحفظ:** - لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وتقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة الواردة للإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٨ وذلك لإتمام عملية المراجعة	الشركة اعتمدت في إعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية المدققة للشركات التابعة والشقيقة ومرفق لسيادتكم صورة من القوائم المالية المدققة لتلك الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

العضو المنتدب

عبير وائل لهيطه